قدرة الشركات المساهمة العامة على منع الغش وكشفه دراسة تحليلية لقطاع الخدمات في الأردن

جمال عبد الرحمن أبو سردانة، ومهند أحمد عتمه**، ومحمد ابراهيم الحاوي ****

ملخـص

هدفت هذه الدراسة إلى قياس قدرة الشركات المساهمة العامة على منع الغش وكشفه، والتعرف على وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغير التابع (مؤشر منع وكشف الغش) والمتغيرات المستقلة وهي (سعر السهم، ودرجة الربحية، ودرجة الرفع المالي، وحجم المدقق الخارجي. ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة وتوزيعها على عينة الدراسة المكونة من الشركات المساهمة العامة الخدمية المدرجة في بورصة عمان وعددها (35) من أصل (57) شركة أي ما يعادل 62% من مجتمع الدراسة.

خلصت الدراسة إلى أن الشركات الخدمية لا تقوم بتطبيق النظام الرقابي لمنع الغش وكشفه بشكل كامل وضمن خطة استراتيجية واضحة وانما يقتصر عملها على تطبيق جزئي لهذا النظام. كما أنه لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية ما بين مؤشر منع الغش وكشفه وبين المتغيرات المستقلة.

الكلمات الدالة: مؤشر منع وكشف الغش، الغش المحاسبي، الشركات الخدمية الاردنية.

المقدمـة

تتعرض الشركات في كافة أنحاء العالم لأنواع متعددة من الغش المهني و تتفاوت الشركات من حيث الضرر الذي قد يلحق بها جراء هذا النوع من الغش، فمنها ما قد يتسبب بإفلاس الشركة وتوقف نشاطها أو إعادة هيكلتها، ومنها ما يمكن معالجته وتداركه، والسبب في ذلك قد يعود إلى أن تلك الشركات تأخذ خطوات إستباقية لمنع وكشف الغش.

ويمكن تخفيض مخاطر الغش في الشركات من خلال تصميم نظام رقابي لمنع الغش وكشفه، بحيث يكون كجزء من خطة نظام الرقابة الداخلية في الشركة والتي يتم اعتمادها من قبل لجنة التدقيق أو رئيس مجلس الإدارة في الشركة، حيث أن الإدارة هي المسئولة عن تنفيذ هذه الخطة (Arens, et. al., 2010). لذلك كان اهتمام المعايير الدولية والأمريكية منصب على حماية مصالح الأطراف الأخرى من مخاطر الغش في القوائم المالية وذلك من خلال الاهتمام والتركيز على أعمال الإدارة وواجباتها ومسؤولياتها لمساعدة المدققين في تكملة إجراءات التدقيق.

ومن هنا تسعى هذه الدراسة إلى معرفة قدرة الشركات المساهمة العامة الخدمية في الاردن على منع وكشف الغش من خلال نظام رقابي لمنع وكشف الغش أو ما يسمى برنامج إدارة مخاطر الغش الذي تم اعداده من قبل سبع منظمات مهنية عالمية متخصصة في مجال الغش المهني، والذي سيتم شرحه في هذه الدراسة.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من خلال تسليط الضوء على فاعلية الشركة وقدرتها على كشف الغش وذلك من خلال تطبيق

* أستاذ مشارك، الجامعة العربية المفتوحة، عمان.
J_serdaneh@aou.edu.jo
** أستاذ مساعد، كلية طلال أبو غزالة للدراسات العليا في ادارة الأعمال، الجامعة الألمانية الأردنية.
Mohannad.atmeh@gju.edu.jo
*** محاضر، جامعة فيلادلفيا. mhawi@philadelphia.edu.jo
تاريخ استلام البحث 2012/3/11 وتاريخ قبوله 2012/11/6.

نظام رقابي لمنع وكشف الغش. ومما لا شك فيه أن الغش في الشركات أصبح يمثل خطورة كبيرة في ظل ما يشهده العالم من أزمات مالية ، فقد اثبتت دراسة (ACFE, 2010) أن حالات الغش كلفت ما يقارب ثلاث تريليونات دولار في عامي 2008 و 2009 في 106 دول في العالم. ولعل هذا الموضوع يتزايد أهمية في الأردن نظرا لانفتاح الأسواق وتزايد دور شركات القطاع الخاص وخصخصة القطاع العام وأثر ذلك على الاقتصاد الأردني.

مشكلة الدراسة

يأتي الاهتمام بموضوع الغش لتأثيره الكبير على الشركات وبالتالي الأسواق المالية، الأمر الذي يلحق الضرر الكبير في اقتصاد البلد. وبناء عليه يمكن تمثيل العناصر الأساسية للمشكلة بالبحث عن إجابة لكل من التساؤلات التالية:

1. هل تقوم الشركات الأردنية في قطاع الخدمات بوضع إطار عام لثقافة الصدق والأخلاق والأمانة المهنية؟
2. هل تقوم الشركات الأردنية في قطاع الخدمات بتحديد وتقييم مخاطر الغش؟
3. هل تقوم الشركات الأردنية في قطاع الخدمات بإنشاء جهات رقابية وإشرافية لمنع وكشف الغش؟
4. هل تؤثر بعض العوامل مثل (سعر السهم، ودرجة الربحية، ودرجة الرفع المالي، وحجم المدقق الخارجي) في قدرة الشركات على منع الغش وكشفه؟

أهداف الدراسة

يمكن حصر الهدف الأساسي من هذه الدراسة فيما إذا كانت إدارة الشركة الخدمية في الأردن تأخذ بعض الخطوات الاستباقية لمنع الغش وكشفه من خلال وجود نظام رقابي لمنع الغش وكشفه في الشركة، وقياس مدى قدرة الشركة على منع وكشف الغش. أما الاهداف التفصيلية فهي كما يلي:

1. التعرف على مدى تطبيق عناصر نظام منع الغش وكشفه في الشركات الخدمية، حيث تم تقسيم نظام منع الغش وكشفه إلى ثلاثة عناصر (الإطار العام لثقافة الصدق والأخلاق والأمانة المهنية، تحديد و تقيم مخاطر الغش، وجود نظام رقابة وإشراف مناسب).
2. التعرف على أهم العوامل التي تؤثر في منع الغش وكشفه.
3. تعميم وتعميق المفاهيم والعناصر الأساسية التي يقوم عليها المقياس والنظام الرقابي لمنع الغش
4. معرفة أماكن القوة والضعف في نظم الرقابة في شركات الخدمات، وبناء عليه يتم معالجة الضعف وتعزيز القوة.

الإطار النظري والدراسات السابقة

الإطار النظري

تم تعريف الغش من قبل جمعية فاحصي الغش (ACFE) بأنه "عملية الخداع أو التضليل التي يقوم بها الفرد أو المؤسسة عن قصد والتي تؤدي الى تحقيق منافع لهذا الفرد أو المؤسسة أو اي طرف اخر" (ACFE, 2010) ويمكن أن يتراوح حجم الغش بين سلوك الموظف بشكل غير منتج أو قيام الموظف بسرقات بسيطة الى تحريف وتزوير التقارير المالية والذي ينعكس بشكل سلبي على سمعة الشركة وقيمتها السوقية وقدرتها على تحقيق اهدافها. وهذا ما استدعى اهتمام الكثير من الشركات بموضوع الغش من أجل أخذ خطوات لمنعه وكشفه في حالة حدوثه (Mckinsey, 2002; ACFE, 2010) .

ان مخاطر الغش تكمن في صعوبة اكتشافها لأنها تحدث من خلال إخفاء للحقيقة وتزوير في الوثائق، والمدقق غالبا لا يكون خبيراً بكشف تزوير الوثائق أو انه غير مدرب على ذلك. ويصعب كشف الغش ايضا بسبب احتمالية وجود مؤامرة وتواطؤ بين الادارة أو ألموظفين، وغالبا لا يستطيع المدقق العادي الذي لا يحمل شهادة فاحص غش (Certified Fraud Examiner CFE) من كشف مثل هذا التزوير أو التواطؤ (Lartey, 2012).

وبسبب الاهمية القصوى لموضوع الغش لما يسببه من تكلفة عالية على الشركات والاسواق المالية والمستثمرين؛ لجأت مختلف الاطراف للبحث عن طرق لمنع الغش او الحد منه، ومن بين هذه الاطراف المشرعون الذين وضعوا مؤسسات وتشريعات في مختلف الدول في محاولة لاستعادة ثقة المستثمرين بالاسواق المالية، ومثال على ذلك مكتب

مكافحة الغش التابع للمفوضية الاوروبية، والقوانين الامريكية الجديدة التي اخرها قانون حماية المستثمر (The Investor Protection Act).

بالإضافة للجانب التشريعي فإنه يمكن تقليل الغش من خلال تطبيق نظام لمنعه وكشفه. وتكمن أهمية هذا النظام باعتباره يأخذ خطوات إستباقية لمنع حدوث الغش من خلال تطبيق اجراءات وقائية ورقابية، الامر الذي يوفر الوقت والمال على الشركات. وهذا ما ادى الى قيام سبع منظمات مهنية عالمية بإصدار وثيقة تسمى " برامج ادارة ورقابة منع وكشف ألغش" تتضمن توصيات محددة للإدارة ولجان التدقيق والمدققين تساعد على منع الغش وكشفه المهني، وتم تظمين هذه الوثيقة لاحقا ضمن معيار التدقيق رقم (SAS99) (AICPA, 2002) ، والمنظمات المهنية هي:

1. American Institute of Certified Public Accountants (AICPA)

المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين

2. Association of Certified Fraud Examiners (ACFE)

جمعية فاحصي الغش

3. Financial Executives International (FEI)

جمعية المدراء الماليين الدولية

4. Information Systems Audit and Control Association (ISACA)

جمعية رقابة وتدقيق نظم المعلومات

5. The Institute of Internal Auditors (IIA)

معهد المدققين الداخليين

6. Institute of Management Accountants (IMA)

معهد المحاسبين الاداريين

7. Society for Human Resource Management (SHRM)

جمعية ادارة الموارد البشرية

وسيتم في هذه الدراسة الاعتماد على هذه الوثيقة المعده من قبل تلك المنظمات والتي تشكل نظاماً لمنع وكشف الغش يتكون من ثلاثة عناصر رئيسية وهي:

أولاً: الإطار العام لثقافة الصدق والأخلاق والأمانة المهنية.

ثانياً: تحديد و تقييم مخاطر الغش.

ثالثاً: وجود نظام رقابة وإشراف مناسب.

أولاً: وضع الإطار العام لثقافة الصدق والأخلاق والأمانة المهنية.

ان الشركة هي المسئولة عن خلق ثقافة الصدق والأخلاق المهنية بحيث توضح السلوك المقبول والمسموح التعامل به وما هو ممنوع، وان مثل هذه الثقافة تعزز من قيم الشركة وتعتبر الأساس في سير أعمال الشركة، كما أنها تسمح للشركة بتطوير إطار أخلاقي لمنع الاحتيال في التقارير المالية. ان مثل هذه الثقافة يجب ان تستمد من نظام القيم الاساسي الذي يجب نشرة بالشركة بشكل مباشر أو غير مباشر، حيث يساعد ذلك الموظف لمعرفة كيف تتم ادارة الامور بالشركة، كما يوفر نظاماً اخلاقياً يسهم بمنع الغش والتحريف والفساد في الشركة (AICPA, 2002).

ان خلق الثقافة الأخلاقية العامة للشركة يجب أن تشمل ما يلي:

(Arens, et. al., 2010; Wells, 2008; AICPA, 2002):

1. وضع السياسة الأخلاقية العامة

بالإضافة لوضع السياسات الاخلاقية ونشرها بين الموظفين؛ يجب ان تقوم الادارة بعمل كل ما يلزم من أقوال وأفعال لتوصيل فكرة الالتزام بالسياسات الاخلاقية الموضوعة وعدم التساهل مع أية تصرف مناقض لهذه السياسات، فهذا سيؤدي الى التقليل من احتمالية حدوث الغش.

2. خلق بيئة عمل ايجابية

ان عدم وجود بيئة عمل ايجابية (مثل عدم الشعور بالمساواة، وعدم مكافأة التصرفات الايجابية، انتشار الاساءة والتهديد، والتجاهل) سيساهم في اضعاف الجانب الاخلاقي لدى الموظف، الامر الذي سيؤثر سلبا في موقفة من الغش.

3. تعيين وترقية الموظفين المناسبين

ان درجة التزام الموظفين بالاخلاق والقيم تختلف حسب الخلفية والبيئة التي جاءوا منها، لذلك فان الاهتمام والتدقيق بعملية تعيين الموظفين وترقيتهم سوف يقلل من احتمالية حدوث الغش.

4. التدريب

ان تعرّف الموظفين الجدد والقدامى على قيم المؤسسة ومدونة قواعد السلوك وتدريبهم على كيفية التعامل مع احداث معينة بما فيها عمليات الغش الحقيقية والمحتملة سيؤدي الى نتائج ايجابية حول منع الغش وكشفه.

5. اقرار من الموظفين باتباعهم للمعايير الاخلاقية الموضوعة من قبل الشركة

على الموظفين ان يتعهدوا خطيا بالالتزام بمدونة قواعد السلوك وعدم القيام بما يضر المؤسسة؛ الامر الذي يجعلهم يعرفون انهم مسؤولون قانونيا.

6. الانضباط والمساءلة للموظف في حال تجاوزه لانظمة الشركة.

ان طريقة تعامل المؤسسة الحازم مع أي مخالفة سيبعث برسالة قوية لجميع الاطراف مما يساعد على تقليل احتمالية وقوع الغش.

ثانياً: تحديد مخاطر الغش وتقييمها

لقد طالب معيار التدقيق (SAS 99) الشركة بتقييم مخاطر الغش واتخاذ اجراءات رقابية لتقليل هذا النوع من المخاطر، كما طالب المدقق بالقيام بإجراءات التدقيق اللازمة للتأكد من التزام الشركة بذلك. فإدارة الشركة هي المسئولة اولا عن تقييم جميع العمليات الاكثر تعرضا للغش والتي يمكن ان ينتج عنها خسائر مادية ، وعلى الادارة أن تقوم بعمل خطوات إستباقية للتخفيف من المخاطر والإشراف على الرقابة الداخلية لمنع وكشف الغش، ويمكن أن يتم ذلك من خلال ثلاث مراحل هي كالتالي (Arens, et. al., 2010; KPMG, 2006; AICPA, 2002) :-

1. تحديد وقياس مخاطر الغش: فعلى الادارة تقييم كل المظاهر لمنع حدوث اية اخطار محتملة، ومن ضمنها خطر الغش الذي يتأثر ويزداد في بعض الحالات حسب نوع الصناعة، ونوع العمليات التي تقوم بها الشركة، وحجم الشركة. وعلى ادارة الشركة ايضا ان يكون لديها وعي بالمخاطر المتوقعة وبرنامج ادارة مخاطر يتم متابعته من قبل لجنة التدقيق ومجلس الادارة.
2. تخفيف مخاطر الغش: ويتم ذلك من خلال وضع إجراءات ألرقابة الملائمة ومراجعتها باستمرار، فمثلا يمكن حماية معلومات واصول الشركة من خلال ضبط ورقابة عملية الدخول اليها ووضع اجراءات الحماية المادية والالكترونية، ويمكن التقليل من خطر سرقة النقد من خلال الطلب من العميل ايداع النقد مباشرة بالبنك.
3. استخدام نظام رقابة داخلية مناسب: ان نظام الرقابة الداخلية الفعال يضمن حماية لاصول الشركة وتقديم بيانات مالية صحيحة، وعلى ادارة الشركة التأكد من وجود نظام رقابة فعال بدون ثغرات قادر على منع وكشف الغش. وتقع على المدقق الخارجي مسؤولية تقييم ذلك والتقرير عنه.

ثالثاً: إنشاء جهات رقابية وإشرافية لمنع الغش وكشفه

يجب على الشركة القيام بإجراءات إشرافية ورقابية لمنع وكشف الغش بفاعلية، حيث يوجد هناك أشكال متعددة من الوظائف الرقابية الداخلية والخارجية لضبط الغش في الشركة ويكون ذلك تحت الإشراف العام للجنة التدقيق (أو مجلس الإدارة في حال عدم وجود لجنة تدقيق) (Arens, et. al., 2010; AICPA, 2002). ومن هذة الجهات الرقابية والاشرافية: الإدارة ، ولجنة التدقيق، و فاحص قانوني للغش (CFE)، والتدقيق الداخلي والخارجي.

تقع على الادارة مسئولية مراقبة موظفيها وتطبيق كل ما يلزم من اجراءات وأنظمة لضمان عدم حدوث نشاطات غش وعدم حدوث تحريف للبيانات المالية المقدمة، وتتضمن البيانات المالية للشركات المساهمة بيان تتحمل فيه الادارة المسؤولية حول دقة هذه البيانات وتعهدها بتوفير نظام رقابة داخلي فعال (AICPA, 2002) . ولكن تبقى المخاوف من تورط الادارة بالغش؛ الامر الذي يتطلب جهات رقابية واشرافية اخرى مثل لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي والخارجي.

ان لجنة التدقيق تلعب دوراً مهماً كحلقة وصل رقابية بين الادارة ومجلس الادارة وبين المدقق الداخلي أو الخارجي ومجلس الادارة. فوجود تدقيق داخلي فعال ومدقق خارجي مستقل للفحص والمراقبة وإبداء الرأي حول عمليات الشركة ونظام الرقابة الداخلية فيها وبياناتها المالية، ثم تقديم وجهات نظر وتقارير الى لجنة التدقيق؛ سيساهم حتما في تقليل فرص الغش أو كشفه في حالة حدوثه، ويساهم أيضا في كشف

تجاوزات الادارة والموظفين وأية تطبيقات محاسبية غير صحيحة. وبالإضافة لذلك على لجنة التدقيق ، أو مجلس الادارة بحالة عدم وجود لجنة تدقيق، ان يقوم بتقييم مخاطر قيام الادارة بالغش وتطبيق مقاييس فعالة لمنع الغش بالشركة، وتعميم ثقافة عدم التسامح مع اي تجاوز وعلى اي مستوى.

الدراسات السابقة

تم تقسيم الدراسات الى عربية وأجنبية، حيث تم أخذ أهم الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع مع العلم أن هنالك ندرة في الدراسات العربية في هذا الموضوع.

الدراسات العربية:

هدفت دراسة **(المومني وأبو الرب، 2010)** إلى التعرف على وجهة نظر المدققين حول مسؤولياتهم عن كشف الخطأ والغش في فلسطين، ومدى إتباع مدققي الحسابات القانونيين في فلسطين للإجراءات اللازمة للكشف عن الغش، بما يتماشى مع معيار التدقيق الدولي رقم (240) المتعلق بالإجراءات الواجب اتخاذها للكشف عن الغش. وشملت عينة الدراسة جميع مكاتب المرخصين والمزاولين للمهنة في فلسطين.

وقد أظهرت النتائج أن هنالك ادراكاً من قبل المدققين لمسؤولياتهم بنسبة (72%)، كما بينت نتائج الدراسة أن المدققين ملتزمون بتطبيق معيار التدقيق الدولي رقم (240) بنسبة (78%) من خلال التزامهم بالإجراءات المناسبة التي نص عليها المعيار للكشف عن حالات الغش والتزامهم بالإجراءات اللازمة عند ظهور دلائل غش أو خطا، كذلك التزامهم بإتباع الإجراءات اللازمة للإبلاغ عن الغش أو الخطأ للإدارة، والجهات المستفيدة، والجهات النظامية والقضائية.

تضمنت دراسة **(شديد، 2009)** 50 مكتب تدقيق في عمان، ووزعت عليهم استبانه لمعرفة مدى التزام مدققي الحسابات في الأردن بالمعيار الدولي 240 المتعلق بمسؤولية المدقق عن منع وكشف الغش، ومن ثم معرفة أثر بعض العوامل مثل (حجم مكتب التدقيق، ومؤهلات المدقق، والتشريعات، والأخلاقيات، والأتعاب) على التزام مدققي الحسابات في الأردن بالمعيار الدولي 240.

خلصت الدراسة الى النتائج التالية: 65% من المدققين ملتزمون بالإجراءات اللازمة لكشف الغش والإبلاغ عنه، كما أظهرت الدراسة أن عامل حجم شركة التدقيق والتشريعات والأخلاقيات والأتعاب تؤثر بدرجة متوسطة في التزام المدققين بالمعيار الدولي 240، وأن عامل المؤهلات العلمية لا يؤثر في التزام المدققين بالمعيار الدولي رقم 240 .

هدفت دراسة **(المومني و البدور، 2008)** إلى التعرف على مدى إتباع مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين للإجراءات اللازمة للكشف عن الغش، بما يتماشى مع معيار التدقيق الدولي رقم (240) المتعلق بالإجراءات الواجب اتخاذها للكشف عن الغش، فقد قام الباحثان باختيار عينة من مدققي الحسابات الأردنيين المرخصين والمزاولين للمهنة في مكاتب تدقيق يعمل فيها أكثر من مدقق حسابات واحد في العاصمة عمان.

وقد بينت نتائج الدراسة أن مدققي الحسابات الأردنيين ملتزمون بتطبيق معيار التدقيق الدولي رقم (240) من خلال التزامهم بالإجراءات المناسبة التي نص عليها المعيار للكشف عن حالات الغش، والتزامهم بالإجراءات اللازمة عند ظهور دلائل غش أو خطا، كذلك التزامهم بإتباع الإجراءات اللازمة للإبلاغ عن الغش أو الخطأ للإدارة، والجهات المستفيدة، والجهات النظامية والقضائية.

الدراسات الأجنبية

هدفت دراسة **(Robu, et. al., 2012)** الى التعرف على الشركات التي حدث فيها احتيال والتي لم يحدث فيها احتيال في 200 شركة مدرجة في سوق نيويورك للاوراق المالية وربط ذلك بحجم المدقق (Big 4)، وكذلك التعرف على عوامل اخرى تؤثر في حدوث الاحتيال مثل كفاءة المدقق وقطاع الصناعة صناعه، تجارة، خدمات). توصلت الدراسة الى ان قطاعي الصناعة والخدمات أكثر تعرضا للاحتيال، وان الشركات التي تتعرض للاحتيال بشكل عام ليست من ضمن شركات التدقيق ألكبيرة وهذا يعني وجود علاقة احصائية بين حدوث الغش وقطاعي الصناعة والخدمات وحجم المدقق. كما قامت الدراسة بتحليل احتمالية حدوث الاحتيال في كل شركة من شركات التدقيق الاربع

الكبرى، وظهر أن احتمالية حدوث الغش تكون أقل عندما يتم التدقيق من قبل شركة Deloitte أكثر من الشركات الاخرى (احتمالية حدوث الغش 16% في حالة Deloitte بينما تتراوح هذه النسبة 30-42% في الشركات الاخرى).

تضمنت دراسة **(ACFE, 2010)** 1843 حالة غش مهني من مختلف أنحاء العالم حدثت في 106 دول خلال الفترة (2008-2009)، وهذه الحالات تم التحقيق فيها من قبل جمعية فاحصي الغش القانونيين. أظهرت الدراسة أن نسبة الخسارة في الشركات نتيجة الغش 5% من الإيرادات السنوية بما يعادل2.9 تريليون من إجمالي الناتج المحلي للعالم. وأن أكثر أنواع الغش تكرارا وحدوثا هو سوء استخدام الأصول بنسبة 86%، لكن اخطر أنواع الغش وأكثرها ضررا للمنشاة هو الغش في القوائم المالية؛ حيث تقدر قيمة الخسارة كمتوسط **$4,100,000** لكل شركة. وأظهرت الدراسة أنه يمكن كشف الغش في الشركات بطرق متعددة من أكثرها فاعلية البلاغات الداخلية والخارجية (Tips) بنسبة 40%، وعن طريق مراجعة الإدارة 15%، وعن طريق التدقيق الداخلي 14%.

كما توصلت الدراسة إلى أن الشركات التي تفعل نظام رقابي لمنع الغش وكشفه سوف تقلل احتمالية تعرض الشركة للخسائر وتكون قادرة على كشف الغش في وقت قصير مقارنة مع الشركات التي لا تقوم بذلك، وتبين أن ضعف الرقابة الداخلية يساهم في حدوث الغش، ويعود أهم هذه الأسباب الى ضعف في فصل المهام 39%، سيطرة الإدارة على نظام الرقابة الداخلية 19%، ضعف في مراجعة الإدارة 18%.

قامت شركة الاستشارات العالمية Block Development Office (BDO) بدراسة **(BDO, 2009)** هدفت إلى التعرف على آراء المستثمرين بأهمية النظام الرقابي لمنع وكشف الغش، وذلك من خلال مقابلات مع المستثمرين، والشركاء والمديرين التنفيذيين في شركات الأسهم الخاصة. كانت عينة الدراسة 100 شركة خاصة (Private Equity Firms) في الولايات الأمريكية المتحدة. خلصت الدراسة إلى النتائج التالية: 59% من المستثمرين قدروا خسارة استثماراتهم بمليون دولار، 8% منهم قدروها بـ 100 مليون دولار وذلك من جراء تعرضهم للغش، 23% من عينة الدراسة يعتبرون وجود نظام رقابي لمنع وكشف الغش ذا أهمية كبيرة، 68% يعتبرونه متوسط الأهمية. 69% يعتبرون عنصر مسؤولية مجالس الإدارة ولجنة التدقيق من أهم عناصر نظام منع وكشف الغش، 66% يعتبرون سلوك الموظفين والسلوك السابق للموظفين الجدد من أهم العناصر. كما وأظهرت الدراسة ايضاً أن 29% من المستثمرين عندهم الاستعداد لدفع علاوة (مبلغ إضافي) مقابل وجود نظام رقابي لمنع الغش وكشفه.

هدفت دراسة **(Mada, 2009)** الى تحديد العلاقة بين عوامل مخاطر الغش وهي الضغط (Pressure)، الفرصة(Opportunity) والتبرير(Rationalization) والتي تشكل المتغير التابع. وبين بعض المتغيرات مثل درجة الرفع المالي، ومعدل دوران الأصول الثابتة، ونسبة الربحية، والمعاملات مع الأطراف ذات الصلة، وحجم المدقق**(**Big 4)، والأهمية النسبية للمخزون، وتغيير المدقق، ورأي المدقق، والاستمرارية.

ومن اجل عمل نموذج يتنبأ باحتمالية وجود غش في القوائم المالية، تضمنت عينة الدراسة 143 شركة متجانسة منها 88 لا يوجد غش في قوائمها المالية و 55 شركة تعرضت للغش في القوائم المالية خلال الفترة من 2001-2006. خرجت الدراسة بالنتائج التالية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عامل الضغط ومتغير نسبة الربحية، وبين عامل الفرصة ومتغير الأهمية النسبية للمخزون، والعمليات ذات الصلة، وحجم المدقق. ولا توجد علاقة بين عامل التبرير وأي من المتغيرات الأخرى.

هدفت دراسة **(Ernst & Young, 2008)** إلى التعرف على المخاطر الرئيسية والهامة التي تواجه الشركات الايرلندية، والخطوات التي اتخذت لتخفيض مخاطر الغش في شركاتهم، والمقارنة بين خبرة الشركات الايرلندية بمنع وكشف الغش مع الشركات في دول العالم، وإيجاد بعض الاقتراحات والطرق العملية لمواجهة الغش في الشركات الايرلندية. غطت الدراسة الفترة ما بين عام 2007-2008 لعينة من 31 شركة ايرلندية بمختلف

القطاعات. خلصت الدراسة الى أن 55% من الشركات لديها إستراتيجية لمنع الغش وكشفه والباقي ليس لديها مثل هذه الإستراتيجية، وأن 32% من هذه الشركات لديها نظام رقابي كامل لمنع الغش وكشفه والباقي فقط لدية إجراءات جزئية متعلقة بالنظام مثل وجود قواعد تحكم السلوك المهني والسلوك الأخلاقي وهذا جزء من النظام الكامل لضبط ومنع الغش. كما ظهر أن 77% من الشركات التي لديها نظام كامل تقوم بإعلام الموظفين فقط بوجود هذا النظام. وتوصلت الدراسة إلى تفاوت في تطبيق الشركات الايرلندية لنظام منع الغش وكشفه فمنهم في المراحل الأولى والآخرين في مراحل متقدمة بتطبيق هذا النظام.

هدفت دراسة **(KPMG, 2007)** الى للوصول إلى أرقام وحقائق عن مرتكبي الغش، ومعرفة العوامل التي بإمكانها تخفيض مخاطر الغش، وذلك من خلال جمع لحالات الغش التي حققت فيها مكاتب KPMG في كل من أوروبا، والهند، والشرق الأوسط وجنوب أفريقا عن جميع حالات الغش التي حققوا بها.

ضمت هذه الدراسة 360 حالة من مختلف أنحاء العالم، فخلصت هذه الدراسة الى النتائج التالية: معظم مرتكبي الغش هم من قسم المحاسبة (المالية) وبالتواطؤ مع قسم المبيعات أو مع المديري التنفيذيين في الشركة. وأن معظم أنواع الغش كانت سوء استخدام الأصول، وكان متوسط كلفة الغش بمعدل مليون يورو لكل مرتكب للغش، وأن ضعف الرقابة الداخلية يعرض الشركة للغش بنسبة 49%. وبينت الدراسة أيضاً أن أكثر الطرق فاعلية لكشف مرتكبي الغش تأتي من خلال البلاغات الداخلية أو الخارجية، وعن طريق المراجعة التي تقوم بها الإدارة وذلك بنسبة 49%. كما ظهر أن 50% من حالات الغش لا تعرض أو توصل لجميع الموظفين وإنما بشكل انتقائي، وأن جميع أنواع القطاعات تتعرض للغش بنفس النسبة.

هدفت **دراسة (Akpomi, and Nnadi, 2005)** إلى تحديد مدى ارتكاب الغش في الجامعات الحكومية في نيجيريا ، ووضعت الاستراتيجيات التي تسهم في التقليل من الغش إلى الحد الأدنى. حيث كشفت دراساتهم أن ارتكاب الغش يأتي نتيجة للإهمال من جانب الإدارة في مناطق الاستخدام والاختيار والرقابة، بالإضافة إلى تسيب الموظفين في أقسام الحسابات والخزينة. وقد أثبتت النتائج وجود دور لمدققي الحسابات الداخليين والخارجيين في التآمر مع المسئولين الفاسدين في الإدارة لتغطية الغش.

ما تتماز به الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.

بالنظر الى الادبيات السابقة في هذا الموضوع وخاصة الاردنية منها فانه يمكن أن نلخص ما تتماز به هذه الدراسة بمايلي:

- ندرة الدراسات ألأردنية التي تناولت هذا الموضوع.
- ندرة الدراسات العربية في موضوع الغش.
- تم التطرق لموضوع الغش من خلال واجبات ومسئوليات الشركة ككل، مجلس الادارة (لجنة التدقيق)، والادارة العليا، والمدقق الداخلي، والمدقق الخارجي. وليس كباقي الدراسات التي تناولت موضوع الغش من خلال واجبات المدقق الخارجي فقط.
- تستند هذة الدراسة الى دراسات مهنية وعملية قامت بها منظمات مهنية عالمية كبيرة تعتمد على فريق عمل ضخم، بالاضافة الى الدراسات الاكاديمية الاخرى.

منهجية الدراسة

مجتمع الدراسة وعينتها

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات الخدمية المساهمة العامة الأردنية بمختلف أنشطتها المدرجة بسوق عمان للأوراق المالية في العام 2011 وعددها 57 شركة من مجمل عدد الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان. أما عينة الدراسة فتشمل 35 شركة أي ما يعادل 62% من مجتمع الدراسة، تم اختيارها على أساس العينة العشوائية البسيطة.

أداة الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة تم بناء استبانة بالاعتماد على الادبيات السابقة وخصوصا ما هو موجود من دراسات لأهم وأكبر المنظمات المهنية المعنية بالغش المهني، حيث تم

توزيع (280) استبانة على مديري وموظفي قسم المالية والتدقيق الداخلي وشؤون الموظفين، وتم استرجاع (228) أي ما يعادل تقريبا 82% من مجموع الاستبانات الموزعة (تشكل الجداول 2، 3، 4 ادناه العناصر الرئيسية للاستبانة). وتم اعتماد مقياس Likert Scale المكون من خمس درجات لتحديد درجة أهمية كل بند من بنود الاستبانة.

وللتأكد من صدق ووضوح الاستبانة تم عرضها على أكاديميين متخصصين وعلى مديرين عاملين في الشركات الخدمية من ذوي الخبرة العملية والمعرفة العلمية لتحكيم الاستبانة. أما بخصوص اعتمادية مقياس الأداة، فقد تم التأكد منها باستخدام معامل الثبات كرونباخ ألفا Cornbach Alpha، حيث بلغ معامل الثبات ألفا بشكل عام للإستبانة ولإفراد العينة كوحدة واحدة (96%) وهي نسبة تدل على مستوى عال من الثبات، حيث إن النسبة الدنيا التي يمكن قبولها هي (60%)،(Bryman and Cramer, 2005).

متغيرات الدراسة

المتغير التابع لهذه الدراسة هو مؤشر منع الغش وكشفه، حيث تم قياسه من خلال الاستبانه وتم احتساب المتوسط الحسابي لاجابات أفراد العينة. وبالنظر للأدبيات والدراسات السابقة تم تفسير اختيار المتغيرات المستقلة لهذه الدراسة وعلاقتها بالمتغير التابع (مؤشر منع وكشف الغش)، كما يلي:

سعر السهم: أشارت دراسة (Newell and Wilson, 2002) إن استخدام جهات رقابية وإشرافية تطبق مبادئ الحوكمة وهو جزء من نظام منع الغش وكشفه سوف يزيد من سعر السهم من 10%-12%. كما أن استخدام نظام منع الغش وكشفه سوف يؤدي الى تقوية مركز الشركة التنافسي والحفاظ عليها بصورة ايجابية وهذا بدوره يؤدي الى بناء الثقة للمساهمين والنتيجة هي تعزيز قيمة الشركة في المدى الطويل والتأثير الايجابي على سعر السهم (Reazaee, 2010).

مستوى الربحية: أشارت دراسة (Persons, 1995) إلى أن الشركات ذات الربحية المنخفضة تسعى الى تضخيم الإيراد أو/ و تخفيض المصاريف ، كما تم إيجاد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الربحية والغش في القوائم المالية حسب دراسة (Persons, 1995) و دراسة (Kreutzfeldt, et. al., 1986) ودراسة (Mada, 2009) ، لذلك تم قياس هذا المتغير باستخدام نسبة العائد على الاصول (صافي الربح بعد الضريبة/ مجموع الأصول).

كما أن دراسة (ACFE, 2010) أظهرت أن نسبة الخسارة في الشركات نتيجة الغش 5% من الإيرادات السنوية وباستخدام نظام لمنع الغش وكشفه سوف يقلل من الخسائر التي تتعرض لها الشركة بنسبة 30% ــ 48% ، بمعنى أنها ستزيد الإيرادات بنسبة 1.5% ــ 2.5%، وهذا بدوره سوف يؤثر على ربحية الشركة وسعر السهم نحو الأفضل.

درجة الرفع المالي: أشارت دراسة (Kirkos, et. al., 2007) إلى أن إدارة الشركات تسعى للتلاعب في قوائمها المالية لتكون ملائمة لمتطلبات الممول الخارجي أو المقرض، لذلك تم قياس هذا المتغير باستخدام مجموع الالتزامات/ مجموع الأصول. وأشار (Persons, 1995) الى أن هنالك ارتباط بين درجة الرفع المالي والمخالفات التي تحدث في اتفاقيات منح القروض والتسهيلات، كما أن هنالك ارتباطاً بين درجة الرفع المالي وضعف قدرة الشركة الحصول على التمويل المطلوب.

حجم المدقق الخارجي: أظهرت دراسة (Farber, 2005) ودراسة (Mada, 2009) أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم المدقق (Big 4) والغش في القوائم المالية، حيث أن كبر حجم المدقق الخارجي (Big 4) يقلل من امكانية تعرض الشركات للغش بعكس الاخرين.

فرضيات الدراسة

بناء على متغيرات الدراسة وعلى الادبيات النظرية والعلمية التي تم التطرق لها تم صياغة الفرضيات التاليه:

H1 . لا تقوم إدارة الشركة في قطاع الخدمات بوضع إطار عام لثقافة الصدق والأخلاق والأمانة المهنية لمنع الغش وكشفه.

H2. لا تقوم إدارة الشركة في قطاع الخدمات بتحديد وتقييم مخاطر الغش لمنع الغش وكشفه.

H3. لا تقوم إدارة الشركات في قطاع الخدمات بإنشاء

جهه رقابية وإشرافية مناسبة لمنع الغش وكشفه.

H4. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر السهم ومؤشر منع الغش وكشفه.

H5. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الربحية ومؤشر منع الغش وكشفه.

H6. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة الرفع المالي ومؤشر منع الغش وكشفه.

H7. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم مكتب المدقق ومؤشر منع الغش وكشفه.

التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات

سيتم في هذا الجزء البدء بتناول الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة وأداتها (الاستبانة) ثم يلي ذلك اختبار الفرضيات.

الجدول رقم (1)

وصف المتغيرات المستقلة (سعر السهم، الرفع المالي، الربحية)

المتغير المستقل	أكبر قيمة	أصغر قيمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
سعر السهم (بالدينار)	17.500	0.230	3.520	4.490
درجة الرفع المالي	0.906	0.038	0.305	0.229
درجة الربحية (العائد على الاصول)	0.355	-0.271	0.057	0.107

الإحصاء الوصفي

يتضح من الجدول رقم (1) أن الوسط الحسابي لسعر السهم (3.52) دينار وأن هنالك انحرافاً معيارياً كبيراً مقداره (4.49)، والسبب يعود أن هنالك فروقات في أسعار الأسهم في الشركات الخدمية حيث بلغت أعلى قيمة (17.5) دينار وأقل قيمة (0.23) دينار، وبلغ متوسط سعر السهم للشركات الخدمية (3.52) دينار.

أما فيما يتعلق بدرجة الرفع المالي فنلاحظ أن الوسط الحسابي مرتفع نسبياً حيث بلغ (0.305) وأن هنالك فروقات في درجة الرفع المالي في الشركات الخدمية حيث بلغت أعلى قيمة (0.906) دينار وأقل قيمة (0.038) دينار بمعنى أن درجة اعتمادها على مصادر التمويل الخارجي من القروض أو من أدوات مالية أخرى متفاوتة بشكل واضح بين الشركات الخدمية.

أما فيما يتعلق بدرجة الربحية فنلاحظ أيضاً تفاوت كبير في ربحية الشركات الخدمية الاردنية حيث بلغت أعلى نسبة (0.35) وأقل نسبة (-0.27)، وأن المتوسط الحسابي للشركات عينة الدراسة منخفظ نسبياً حيث بلغ حوالي (0.06).

أما المتغير المستقل الرابع وهو (حجم المدقق) فقد تم تصنيفه إلى حجم كبير وحجم صغير بناء على التصنيف العالمي BIG 4 وهم: (Deloitte & Touche) ، (Ernst &) Young) ، (Pricewaterhouse Coopers) ، (KPMG) كما ورد في كتاب (Arans, 2010). وتم اعتبار المهنيون العرب أعضاء في جرانت ثورنتون(Grant Thornton) الشركة الخامسة لأنها تقوم بالتدقيق على أكبر عدد شركات مساهمة عامة بالاردن، الامر الذي يجعلها أكبر من بعض الشركات الاربع الاخرى على مستوى السوق الاردني، وهذا يعني استخدام الدراسة لمتغير حجم المدقق اعتمادا على (Big 4) عالميا وعلى (Big 5) محليا. وبلغ عدد الشركات الخدمية التي تقوم بالتدقيق عليها شركات تدقيق من ضمن الخمس الكبار (22) شركة بنسبة (63%)، و عدد الشركات الخدمية التي تقوم بالتدقيق عليها شركات تدقيق ليست ضمن الخمس الكبار (13) شركة بنسبة (37%).

اختبار الفرضيات

تشتمل الدراسة على سبع فرضيات تم عرضها سابقا، ثلاث منها متعلقة بمدى تطبيق نظام لمنع الغش وكشفه، والأربع فرضيات التي تليها متعلقة بأثر المتغيرات المستقلة

على المتغير التابع (نظام منع وكشف الغش)، لذلك سيتم تقسيم اختبار الفرضيات الى قسمين حسب نوع الفرضية.

اختبار الفرضيات (1-3)

تم إخضاع الفرضيات (1-3) لاختبار (T) - One Sample Test بمستوى معنوية 0.05. وبإخضاع البيانات الخاصة بالفرضيات الصفرية/العدمية لاختبارات التحليل الإحصائي وكانت النتائج الموضحة في الجداول رقم (2) و رقم (3) و رقم (4) كما يلي:

الفرضية الأولى

وتتعلق هذه الفرضية بامكانية ان تقوم إدارة الشركات في قطاع الخدمات بوضع إطار عام لثقافة الصدق والأخلاق والأمانة المهنية لمنع وكشف الغش. ويبين الجدول رقم (2) ملخص نتائج التحليل الإحصائي لاختبار One – Sample T- Test.

الجدول رقم (2)

نتائج اختبار One Sample Test للفرضية الأولى بوضع إطار عام لثقافة الصدق والأخلاق المهنية

البند	البنود	Sig. (2-tailed)	متوسط حسابي	انحراف معياري
1	خلق بيئة عمل (الجو العام لموقف الإدارة) من عدم التسامح فيما يتعلق بالغش.	0.000	3.70	0.93
2	وضع قواعد السلوك المهني والأخلاقي ونشره بين جميع العاملين لديها.	0.000	3.32	0.94
3	تدريب الموظفين على قواعد السلوك المهني والأخلاقي.	40.24	3.08	1.02
4	تقييم الموظفين لمدى إدراكهم والتزامهم بقواعد السلوك المهني والأخلاقي.	0.282	3.07	0.98
5	المعاقبة على تصرفات الغش بعدالة بغض النظر عن مركز الموظف.	0.000	3.30	1.00
6	إجراءات رسمية لإثبات عقوبة الغش بكتابتها ونشرها على الاقسام.	0.001	3.24	1.07
7	تشجيع وتخويل الموظفين بالمساهمة في خلق بيئة عمل جيدة من خلال المشاركة بوضع قواعد السلوك المهني والأخلاقي لتعزيز قيم الشركة.	0.258	2.93	0.99
8	تشجيع الموظفين بالإبلاغ عن الانتهاكات المتعلقة بالغش التي حدثت أو محتملة الحدوث بدون الخوف من المحاسبة أو الضرر.	0.395	2.95	0.93
9	خلق فرص متكافئة للعاملين لديها من خلال التدريب والدورات والتأهيل.	0.266	2.93	0.95
10	أخذ تأكيدات من الموظفين على فهم مسؤولياتهم لمخاطر الغش وقواعد السلوك المهني والأخلاقي.	0.263	2.94	0.83
11	تقييم سلوك الموظفين الأخلاقي والمهني من خلال مقارنته بما هو موجود في مدونة قواعد السلوك المهني والأخلاقي.	0.002	2.82	0.84
12	الفحص والتحقق من الخلفية المهنية والأخلاقية للموظفين المراد تعيينهم أو ترقيتهم أو نقلهم لمكان ذو أهمية.	0.395	2.95	0.94
13	التواصل مع الموظفين والموردين والمتعاقدين والشركاء التجاريين فيما يتعلق بسياسات وإجراءات منع الغش.	0.234	3.07	0.94

البند	البنود	Sig. (2-tailed)	متوسط حسابي	انحراف معياري
14	عمل مقابلات مع المفصولين من العمل أو المستقيلين أو المتقاعدين لمعرفة وتحديد مدى التزام الإدارة بقواعد السلوك المهني والأخلاقي ولتقييم مخاطر الغش المحتملة وإيصال النتائج للجنة التدقيق (مجلس الإدارة).	0.030	2.85	1.03
15	تقوم الشركة بوضع آلية للتبليغ عن الغش الفعلي أو المحتمل بحيث تكون إجراءات وطرق التبليغ معروفة وواضحة للأطراف الخارجية والداخلية.	0.064	2.89	0.89
16	إيجاد آلية لحماية المبلغين عن عمليات الغش وعدم الكشف عن هويتهم.	0.395	2.95	0.93
17	إيجاد آلية اتصال كخط الهاتف (Hotline) للمبلغين عن الأعمال والسلوكيات غير الجيدة وعمليات الغش التي حدثت أو محتملة الحدوث.	0.000	2.54	0.98
جميع العناصر كوحدة واحدة		**0.519**	**3.03**	**0.72**

بناء على معطيات الجدول رقم (2)، تم قبول الفرضية الصفرية والتي تنص على "لا تقوم إدارة الشركات في قطاع الخدمات بوضع إطار عام لثقافة الصدق والأخلاق والأمانة المهنية لمنع وكشف الغش". إذ أن مستوى الدلالة .Sig وقيمتها (0.519) أكبر من مستوى المعنوية للاختبار وهي (0.05) حيث "لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية هامة".

يتضح من معطيات الجدول رقم (2) أن أعلى متوسط حسابي للبند رقم (1) بمتوسط (3.70)، وبمستوى دلالة .Sig وقيمتها (0.000) والذي يدل على أن الشركات الخدمية تقوم بـ " خلق بيئة عمل (الجو العام لموقف الإدارة) من عدم التسامح فيما يتعلق بالغش". وهذا مؤشر على أن إدارات الشركات الخدمية تظهر للموظفين أن السلوك غير الأخلاقي غير متسامح به، حيث يعتبر هذا البند من أهم بنود هذا العنصر. كما يعتبر العمود الاساسي الذي يقوم عليه بناء نظام الرقابة الداخلية الذي نص عليه قانون Sarbanes Oxley 404 ضمن عناصر الرقابة الداخلية الخمسة COSO.

وبالنظر إلى البند رقم (15) والذي ينص على "تقوم الشركة بوضع آلية للتبليغ عن الغش الفعلي أو المحتمل بحيث تكون إجراءات وطرق التبليغ معروفة وواضحة للأطراف الخارجية والداخلية"، والبند رقم (16) والذي ينص على "إيجاد آلية لحماية المبلغين عن عمليات الغش وعدم الكشف عن هويتهم"، وهما من مكونات نظام الإبلاغ عن الغش (Whistle Blower Hotline) حيث كان الوسط الحسابي لهذين البندين أقل من (3) وقيمة .Sig أكبر من (0.05). فنلاحظ أن الشركات لا تقوم بإيجاد نظام للإبلاغ عن حالات الغش أو العمليات الاحتيالية (Whistle blower Hotline)، ويعتبر وجود مثل هذا النظام من أهم الطرق الموصى بها للكشف عن الغش بحسب دراسة (ACFE, 2010) ، ودراسة (KPMG, 2007).

وبالنظر للبنود رقم (7، 8، 9) نلاحظ أن الشركات لا تقوم بخلق بيئة عمل ايجابية وهذا مؤشر لامكانية تعرض الشركات للغش والمخالفات الاخلاقية كما قال (Albercht, 2006).

وبالنظر للبند رقم (12) نلاحظ أن الشركات لا تقوم بالفحص والتحقق من الخلفية المهنية والأخلاقية للموظفين المراد تعيينهم أو ترقيتهم أو نقلهم لمكان ذي أهمية، على الرغم من أن دراسة (KPMG, 2007) أوصت بالفحص والتحقق من الخلفية المهنية عند اجراءات التعيين أو الترقية.

ونلاحظ أن الشركات الخدمية تقوم بتطبيق جزئي لبعض بنود النظام الرقابي لمنع وكشف الغش الخاص بهذا العنصر وأهم هذه البنود البند رقم (2) والذي ينص تقوم الشركات " بوضع قواعد السلوك المهني والأخلاقي ونشره بين جميع العاملين لديها". والبند رقم (5) والذي ينص تقوم الشركات بـ " المعاقبة على تصرفات الغش بعدالة بغض النظر عن

مركز الموظف". والبند رقم (6) والذي ينص تقوم الشركات بـ " بإجراءات رسمية لإثبات عقوبة الغش بكتابتها ونشرها على للأقسام" بمستوى متوسط.

وبالرغم من تطبيق سبعة بنود وهي (1 ، 2، 5، 6، 11، 14، 17) الا أن باقي البنود وعددها أحد عشر بنداً لم تطبق بالشركات الخدمية الاردنية وأهمها البنود رقم 12 و 15 و 16 التي تم الاشارة اليها سابقاً وبشكل عام هذا العنصر غير مطبق بهذة الشركات.

الفرضية الثانية

وتتعلق هذه الفرضية بامكانية ان تقوم إدارة الشركات في قطاع الخدمات بتحديد وتقييم مخاطر الغش لمنع وكشف الغش.ويبين الجدول رقم (3) ملخص نتائج التحليل الإحصائي لاختبار One – Sample T- Test

الجدول رقم (3)

نتائج اختبار One Sample Test للفرضية الثانية بتحديد مخاطر الغش وتقييمها

البند	البنود	Sig. (2-tailed)	المتوسط الحسابي	انحراف معياري
18	تحديد وتقييم مخاطر الغش التي حدثت في الماضي للشركة أو في شركات أخرى مشابه (نفس القطاع).	0.355	3.06	0.93
19	الأخذ بالاعتبار العوامل البيئية الداخلية والخارجية والعناصر الأساسية المسببة للغش مثل الدوافع الشخصية، ضغوطات الإدارة، الفرص المتاحة، المبررات.	0.158	2.92	900.
20	استخدام تكنولوجيا المعلومات للرقابة على عمليات الغش.	0.016	2.86	0.90
21	تقييم العمليات الخارجية بعناية واتخاذ خطوات إستباقية لمنع وضبط الغش.	0.001	2.81	0.87
22	التخلص من الأطراف ذات العلاقة غير المهمة للشركة.	0.002	2.81	0.91
23	التأكد من أن الأطراف ذات العلاقة المتبقية لا تسمح بحدوث الغش من خلال مقاييس لمنع وضبط الغش.	0.330	2.94	0.88
24	تحديد نقاط القوة والضعف في بيئة الرقابة الداخلية بشكل ملائم وأخذ خطوات محددة لدعم بناء الرقابة الداخلية للمساعدة في منع حدوث الغش.	0.372	3.06	0.96
25	التعميم على كيفية مراحل منع وكشف الغش وتقنياتها على جميع مستويات المسؤولية في الشركة من مجلس الإدارة وحتى الموظفين.	0.185	2.92	0.90
26	وضع خطة للاستجابة للغش في حال حدوثه حيث تحتوي مثلاً على: 1. الذين يقومون بالتحقيق 2. كيفية إدارة التحقيق 3. كيفية تحديد أوجه القصور ومعالجتها 4. كيفية إجراءات العقوبات التأديبية	0.379	3.06	0.98
27	وضع خطة استراتيجيه لمنع وكشف الغش.	0.063	2.87	1.03
28	إعادة صياغة معايير تقييم مخاطر الغش بشكل دوري بما يتناسب مع نمو وتطور الشركة وبشكل يغطي جميع أنواع الغش المحتملة.	0.000	2.75	0.92
جميع العناصر كوحدة واحدة		**0.054**	**2.91**	**0.68**

بناء على معطيات الجدول رقم (3)، تم قبول الفرضية الصفرية والتي تنص على" لا تقوم إدارة الشركات في قطاع

الخدمات بتحديد وتقييم مخاطر الغش لمنع وكشف الغش ".إذ أن مستوى الدلالة .Sig وقيمتها (0.054) أكبر من مستوى المعنوية للاختبار وهي (0.05) حيث " لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية هامة". ولكن يمكن القول أن هذا العنصر يطبق بشكل ضعيف حيث أن قيمة Sig نعتبرها هامشية فهي قريبة من (0.05) .

وهذا يدل على عدم إعطاء الاهتمام الكافي لموضوع الغش بعكس الدول المتقدمة علمياً واقتصادياً مثل دراسة ايرلندا التي تم الاشارة اليها سابقا (Ernst & Young Ireland, 2008).

ونلاحظ أن الشركات الخدمية تقوم بتطبيق جزئي لبنود نظام منع وكشف الغش الخاص بهذا العنصر من خلال البند رقم (20) والذي ينص تقوم الشركات بـ " باستخدام تكنولوجيا المعلومات للرقابة على عمليات الغش"، ومن خلال البند رقم (22) والذي ينص تقوم الشركات بـ " بالتخاص من الأطراف ذات العلاقة غير المهمة للشركة" وبمستوى ضعيف.

وبالرغم من تطبيق أربعة بنود وهي (20، 21، 22، 28) الا أن باقي البنود وعددها سبعة بنود لم تطبق بالشركات الخدمية الاردنية، وبشكل عام هذا العنصر غير مطبق بهذه الشركات.

الفرضية الثالثة

وتتعلق هذه الفرضية بامكانية ان تقوم إدارة الشركات في قطاع الخدمات بإنشاء جهات رقابية وإشرافية مناسبة لمنع وكشف الغش. ويبين الجدول رقم (4) ملخص نتائج التحليل الإحصائي لاختبار One – Sample T- Test.

الجدول رقم (4)

نتائج اختبار One Sample Test للفرضية الثالثة بإنشاء جهات رقابية وإشرافية مناسبة

البند	البنود	Sig. (2-tailed)	متوسط حسابي	انحراف معياري
29	تقييم دقيق لمخاطر الغش من خلال الإدارة وباستخدام إجراءات وسياسات واليات معينة لمنع الغش (كنظام منع وكشف الغش مثلا).	0.039	3.13	0.96
30	إيجاد سياسات وإجراءات محددة لإعطاء الصلاحيات بالموافقة على بعض العمليات لمنع وكشف حدوث الغش.	0.001	213.	0.95
31	مراقبة البريد الالكتروني للموظفين للحصول على أدلة عن عمليات غش.	0.522	2.96	1.03
32	تحليل بيانات متعلقة بقيود اليومية والعمليات غير الاعتيادية والعمليات التي تحدث في نهاية السنة والتي يتم عكسها في بداية السنة القادمة.	0.000	3.36	1.05
33	استخدام تحليل البيانات، واستخراج البيانات، وأدوات التحليل الرقمي وذلك: (أ) تحديد العلاقات الخفية بين الأشخاص والمنظمات، (ب) تحديد المعاملات المشبوهة، (ج) تقييم فعالية الرقابة الداخلية؛ (د) رصد عمليات الاحتيال.	0.109	113.	1.03
34	تطوير مراحل تقييم مخاطر الغش ووضع خطة منع وكشف الغش بناء على نتائج تقييمات سابقة وبمشاركة مدققين داخليين	0.348	2.94	0.92
35	الرقابة على الأنشطة التي تحد من إساءة استخدام أصول الشركة التي من الممكن أن تؤثر في القوائم المالية.	0.025	2.86	0.94

البند	البنود	Sig. (2-tailed)	متوسط حسابي	انحراف معياري
36	معالجة الانتهاكات لقواعد السلوك المهني والضعف في الرقابة والادعاءات فيما يخص الغش بالوقت والطريقة المناسبة.	0.175	2.92	0.88
37	وضع خطة أو نظام لمنع وكشف الغش ويقوم بالرقابة على فعالية تنفيذها مجلس الإدارة	0.889	2.99	0.95
38	إنشاء لجنة تدقيق تتألف من أعضاء مستقلين ذوي خبرة في المحاسبة والتقارير المالية.	0.000	2.68	0.91
39	تسجيل البلاغات الواردة عن عمليات غش وفحصها والتحقيق بها وإرسال تقرير بمحتوياته للجنة التدقيق الداخلي.	0.001	2.79	0.92
40	معالجة مخاطر هيمنة الإدارة على أنشطة الشركة من خلال مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق.	0.459	2.95	0.98
41	إنشاء قسم للتدقيق الداخلي تكون وظائفه مستقلة عن الإدارة بحيث يصرح بوضوح بان فريق التدقيق الداخلي يعمل لمنع وكشف الغش.	0.014	2.83	1.05
42	تعين شخص مثل فاحص للغش قانوني (CFE) أو مدقق خارجي أو أي جهة خارجية تعطي له/ لها السلطة والمسؤولية للإشراف على نظام لمنع وكشف الغش ويكون له اتصال مباشر مع لجنة التدقيق أو مجلس الإدارة.	0.000	2.70	1.06
43	عمل تقرير لمجلس الإدارة أو لجنة التدقيق بمدى التزام واهتمام الإدارة بتنفيذ سياسات وإجراءات منع وكشف الغش.	0.000	2.73	1.03
جميع العناصر كوحدة واحدة		**0.230**	**2.94**	**0.70**

بناء على معطيات الجدول رقم (4)، تم قبول الفرضية الصفرية والتي تنص على" لا تقوم إدارة الشركات في قطاع الخدمات بإنشاء جهات رقابية وإشرافية مناسبة لمنع وكشف الغش ". إذ أن مستوى الدلالة .Sig وقيمتها (0.230) أكبر من مستوى المعنوية للاختبار وهي (0.05) حيث "لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية هامة".

ونلاحظ من خلال البند رقم (37) الشركات الخدمية لا تقوم " بوضع خطة أو نظام لمنع وكشف الغش ويقوم بالرقابة على فعالية تنفيذها مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق". بمستوى دلالة (sig.=0.000) ، والبند رقم (40) الشركات الخدمية لا تقوم " بمعالجة مخاطر هيمنة الإدارة على أنشطة الشركة من خلال مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق" بمستوى دلاله Sig (0.459). على الرغم من أن اغلب الدراسات أثبتت أهمية مجلس الادارة أو/و لجنة التدقيق في عملية الاشراف والمراقبة على ممارسات الادارة التنفيذية وأهميتها في منع وكشف الغش ومن هذة الدراسات (Akpomi, 2005)، ودراسة (BDO, 2009)، ودراسة (KPMG, 2007).

ونلاحظ أن الشركات الخدمية تقوم بتطبيق جزئي لبنود نظام منع وكشف الغش الخاص بهذا العنصر من خلال البند رقم (42) والذي ينص على " تعيين شخص مثل فاحص للغش قانوني (CFE) أو مدقق خارجي أو أي جهة خارجية تعطي له/ لها السلطة والمسؤولية للإشراف على نظام لمنع وكشف الغش ويكون له اتصال مباشر مع لجنة التدقيق أو مجلس الإدارة"، وبمستوى ضعيف، ويدل هذا على قلة اهتمام الشركات بتعيين متخصصين في مجال منع وكشف الغش. وبالرغم من تطبيق تسعة بنود وهي (29 ،30 ،32 ،35، 38، 39، 41، 42، 43) الا أن باقي البنود وعددها ستة بنود لم تطبق بالشركات الخدمية الاردنية وأهمها البنود رقم 32 و 40 التي تم الاشارة اليها سابقاً وبشكل عام هذا العنصر غير مطبق بهذة الشركات.

اختبار الفرضيات (4-7)

تم إخضاع الفرضيات (4-6) لاختبار بيرسون (Rank Correlations Pearson)، لمعرفة إمكانية وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة ومؤشر منع الغش وكشفه، أما الفرضية السابعة فقد تم اختبارها من خلال اختبار المتوسطات (SPSS Means) وذلك لاختلاف طبيعة بيانات المتغير المتعلقة بهذه الفرضية، فالمتغير الأخير المتعلق بحجم المدقق والذي يحتوي على بيانات ثنائية (Categorical scale) (حجم كبير/ حجم صغير)، والذي يتم ربطه بالمتغير التابع الذي يحتوي على بيانات ترتيبية، فاختبار المتوسطات (SPSS Means) هو أفضل أداة لإيجاد علاقة الارتباط بين هذا النوع من البيانات (Bryman and Cramer, 2005).

وبإخضاع البيانات الخاصة بالفرضيات الصفرية/العدمية لاختبارات التحليل الإحصائي كانت النتائج الموضحة في الجدول رقم (5) والتي تبين الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة باستخدام اختبار ارتباط بيرسون. أما النتائج الموضحة في الجدول رقم (6) والتي تبين الارتباط بين المتغير التابع والمتغير المستقل (حجم المدقق) باستخدام اختبار SPSS Means.

الجدول رقم (5)

معامل الارتباط بيرسون بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في الدراسة

معامل الارتباط بيرسون		المتغير التابع	سعر السهم	الربحية	الرفع المالي	حجم المدقق
المتغير التابع	الارتباط	1				
	Sig.					
سعر السهم	الارتباط	0.074	1			
	Sig.	0.266				
الربحية	الارتباط	0.085	0.582**	1		
	Sig.	0.201	0.000			
الرفع المالي	الارتباط	-0.023	-0.023	-0.402**	1	
	Sig.	0.727	0.727	0.000		

تشير * و ** إلى مستوى الدلالة الإحصائية عند 5% و 10% على التوالي.

الجدول رقم (6)

اختبار SPSS means بين المتغير التابع وحجم المدقق

اختبار SPSS means		المتغير التابع
حجم المدقق	الارتباط	0.064
	Sig.	0.336

وسيتم فيما يلي مناقشة هذه الفرضيات:

الفرضية الرابعة

والتي تنص على" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر السهم ومؤشر منع الغش وكشفه".

يتضح من نتائج التحليل عدم وجود علاقة بين المتغيرين باستخدام اختبار بيرسون، و تعتبر هذه العلاقة ضعيفة جداً

وغير مقبولة إحصائيا حيث بلغت درجة الارتباط (0.074)، وعليه تم قبول الفرضية. وهذا عكس ما جاءت به دراسة (Mckinsey, 2002). وربما يعود السبب في ذلك أن أسعار الاسهم في سوق عمان المالي تخضع لعوامل غير موضوعية كون السوق غير كفؤ كما أظهرت بعض الدراسات كدراسة (التهتموني، 2010).

الفرضية الخامسة

والتي تنص على" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة الربحية ومؤشر منع وكشف الغش".

يتضح من نتائج التحليل (جدول 5) وجود علاقة موجبة بين المتغيرين باستخدام اختبار بيرسون إلا أنها غير هامة إحصائيا، حيث تعتبر هذه العلاقة ضعيفة جداً وغير مقبولة إحصائيا حيث بلغت درجة الارتباط (0.085). وعليه تم قبول الفرضية الصفرية، وهو عكس ما جاءت به دراسة (Persons, 1995) و دراسة (Kreutzfeldt, et. al., 1986)، ودراسة (Mada, 2009).

الفرضية السادسة

تنص على" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة الرفع المالي ومؤشر منع وكشف الغش".

يتضح من نتائج التحليل بوجود علاقة عكسية (سالبة) بين المتغيرين باستخدام اختبار بيرسون إلا أنها غير هامة إحصائيا، حيث تعتبر هذه العلاقة ضعيفة جداً حيث بلغت درجة الارتباط (0.023-). وعليه تم قبول الفرضية الصفرية، وهذا منسجم مع دراسة (Mada, 2009) ويؤشر على أن إدارة الشركات لا تقوم بالتلاعب بقوائمها المالية من أجل الحصول على التمويل الخارجي أو الاقتراض.

الفرضية السابعة

والتي تنص على" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم مكتب المدقق ومؤشر منع وكشف الغش ".

يتضح من معطيات الجدول رقم (6) عدم وجود علاقة بين المتغيرين باستخدام اختبار SPSS Means، و تعتبر هذه العلاقة ضعيفة جداً وغير مقبولة إحصائيا حيث بلغت درجة الارتباط (0.064) ، وعليه تم قبول الفرضية العدمية بعدم وجود علاقة، وهذا عكس ما جاءت به دراسة (Mada, 2009)**.** الامر الذي يضع اشارات استفهام على دور المدقق بالاهتمام والتقرير عن العناصر المتعلقة بكشف ومنع الغش في الشركات.

النتائج والتوصيات

النتائج

أظهرت نتائج الدراسة أن:

1. الشركات الخدمية الاردنية لا تقوم بتطبيق النظام الرقابي لمنع الغش وكشفه بشكل كامل ضمن خطة إستراتيجية يقوم بتطبيقها جهات متخصصة بموضوع الغش والإشراف عليها من قبل مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق، وإنما تقوم بتطبيق بعض اجزاء هذا النظام.
2. الشركات الخدمية الاردنية ليس لديها نظام للإبلاغ عن الغش أو العمليات الاحتيالية (Whistleblower Hotline)، حيث يعتبر وجود مثل هذا النظام من أهم الطرق لمنع وكشف الغش.
3. الشركات الخدمية الاردنية تقوم بتطبيق جزئي لبعض البنود المتعلقة بوضع الاطار العام لثقافة الصدق والاخلاق والامانة المهنية وهي:
   - خلق بيئة عمل من عدم التسامح فيما يتعلق بالغش.
   - وضع قواعد السلوك المهني والأخلاقي.
   - المعاقبة على تصرفات الغش بعدالة بغض النظر عن مركز الموظف، كما تقوم بإجراءات رسمية لإثبات العقوبة.
4. الشركات الخدمية الاردنية تقوم بتطبيق جزئي لبعض البنود المتعلقة بتحديد وتقييم مخاطر الغش وهي:
   - استخدام تكنولوجيا المعلومات للرقابة على عمليات الغش.
   - التخلص من الأطراف ذات العلاقة غير المهمة للشركة.
5. الشركات الخدمية الاردنية تقوم بتطبيق جزئي لبعض البنود المتعلقة بإنشاء جهات رقابية وإشرافية لمنع وكشف الغش وهي:
   - فصل في المهام، كما تقوم بإجراءات محددة لإعطاء الصلاحيات للموافقة على بعض العمليات.
   - الرقابة على الأنشطة التي تحد من إساءة استخدام

أصول الشركة.

- تحليل بيانات متعلقة بقيود اليومية والعمليات غير الاعتيادية والعمليات التي تحدث في نهاية السنة والتي يتم عكسها في بداية السنة القادمة.
- تسجيل البلاغات الواردة عن عمليات الغش وفحصها والتحقيق فيها وإرسال تقرير بمحتوى ذلك للجنة التدقيق الداخلي.
- إنشاء لجنة تدقيق تتألف من أعضاء مستقلين ذوي خبرة في المحاسبة والتقارير المالية.
- إنشاء قسم للتدقيق الداخلي تكون وظائفه مستقلة عن الإدارة بحيث يصرح بوضوح بان فريق التدقيق الداخلي يعمل لمنع الغش وكشفه.

6. توصلت الدراسة الى أنة لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية ما بين مؤشر منع وكشف الغش وبين المتغيرات المستقلة التالية: سعر السهم، والربحية، والرفع المالي، وحجم المدقق الخارجي.

التوصيات

بناء على أهمية موضوع الدراسة ونتائج التحليل الإحصائي توصي الدراسة بما يلي:

1. تطبيق نظام رقابي لمنع الغش وكشفه بشكل كامل ضمن خطة إستراتيجية يقوم بتطبيقها جهات متخصصة بموضوع الغش ويتم الإشراف عليها من قبل مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق.
2. إيجاد نظام للإبلاغ عن الغش أو العمليات الاحتيالية (Whistle blower Hotline)، حيث يعتبر وجود مثل هذا النظام من أهم الطرق لمنع الغش وكشفه.
3. إجراء دراسة مشابهة بحيث يكون مؤشر الغش له وزن حسب درجة أهميته فالعنصر المهم يكون له وزن أكبر من الآخر، لان أهمية بنود مؤشر منع الغش تختلف باختلاف البيئة التي تعمل فيها الشركة.
4. تشجيع الشركات على توظيف كفاءات تحمل شهادات مهنية متخصصة.
5. أن تقوم الجهات المعنية مثل هيئة الأوراق المالية، ومراقب الشركات، وجمعية مدققي الحسابات القانونيين الاردنيين وغيرها بالترويج وتشجيع نشر شهادة فاحص قانوني للغش CFE لأهمية هذه الشهادة وقدرة صاحبها على كشف الغش المهني بالشركات.

تعديل التشريعات اللازمة مثل قانون الشركات وقانون هيئة الأوراق المالية بما يلزم الشركات بتطبيق نظام منع وكشف الغش، والتركيز على نظام الرقابة الداخلية ولجنة التدقيق.

المراجــع

المراجع العربية

التهتموني، فاروق رفيق (2010)، **فرضية السير العشوائي لبورصة عمان للاوراق المالية،** مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، المجلد 41، العدد 4، 474-774**.**

المومني، منذر وجمال البدور(2008)، **مدى التزام مدققي الحسابات الأردنيين الخارجيين بتطبيق معيار التدقيق الدولي رقم (240) الخاص بمسؤولية المدقق عن كشف الغش ومنعه،** مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، المجلد 35، العدد1، 39-61**،** عمان، الأردن.

المومني، منذر ومعاذ أبو الرب (2010)، مدى **التزام مدققي الحسابات الفلسطينيين الخارجيين بتطبيق معيار التدقيق الدولي رقم (240) الخاص بمسؤولية المدقق عن كشف الغش ومنعه،** مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، المجلد 37، العدد2، 284-308.

شديد، رامي (2009)، **العوامل المؤثرة على التزام مدققي الحسابات بمعيار التدقيق الدولي رقم (240)،** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العلوم التطبيقية، عمان، الأردن.

المراجع الأجنبية

ACFE, 2010 "**Report to the Nations on occupational Fraud and Abuse**" Global Fraud study, Association of certified fraud examiners.

AICPA, 2002 "**Management Antifraud Programs and Controls**", AICPA, Inc. New York, NT.

Albrecht, W., Albrecht, C. and Albrecht, C., 2006 "**Fraud Examination**". Thomson South-Western.

Akpomi, E. and Nnadi, A., 2005 "Strategies for Fraud Detection and Minimization in Nigerian Tertiary Educational Institutions" **Journal of Financial Management and Analysis**, 18(1): 55-60.

Arens, A., Elder, J. and Beasley, S. 2010 "**Auditing and Assurance Services: An Integrated Approach**" 13th Ed, Pearson Education, NJ.

BDO, 2009 "**The Value and Effectiveness of Corporate Anti-Fraud Programs - a Comprehensive study of Sophisticated Investors**", BDO Consulting, April 2009.

Bryman, A. and Cramer, D., 2005 "**Quantitative Data Analysis With SPSS 12 And 13: A Guide For Social Scientists**", London.

Ernst and Young, 2008 "**Fraud Risk Management S**urvey" Assurance, Tax, Transactions, Advisory, Dublin, Ireland.

Farber, B. 2005 "Restoring Trust After Fraud: Does Corporate Governance Matter?" **The Accounting Review** 80 (2): 539-561.

KPMG, 2006 "**Fraud Risk management, developing a Strategy for Prevention, Detection, and Response**" Forensic Dep. Audit, Tax, Advisory**.**

KPMG, 2007 "**Profile of a Fraudster Survey**" Forensic Dep. Audit, Tax, Advisory.

Kirkos E., Spathis, C. and Manolopoulos Y., 2007 "**Data Mining Technique for the Deduction of Fraudulent Financial Statement**", Expert System with Applications, 32(4): 995-1003.

Kreutzfeldt, W., and Wallace, W. 1986. **"**Error characteristics in audit populations: Their profile and relationship to environmental factors**". Auditing: A Journal of Practice and Theory** (Fall): 20-43**.**

Lartey, R. 2012, "**Are Public Company Auditors Complicit in Financial Statement Frauds?**" (March 18, 2012). Retrieved from Swiss Management Center (SMC) University. Available at SSRN: http://ssrn.com/ abstract=2029118

Mada, G. 2009 "Fraudulent Financial Statement Evidence from Statement on Auditing Standard No.99" **International Journal of Business**, 11(1)117-144.

Newell, R. and Wilson, G., 2002 "**A premium for Good Governance**" Mckinsey Quarterly, 2002, No. 3: 20-23

Persons, O. 1995. "Using financial statement data to identify factors associated with fraudulent financial reporting". **Journal of Applied Business Research** (summer): 38-46.

Reazaee, Z. and Riley, R. 2010 "**Financial Statement Fraud: Prevention and detection**" Second edition, John Wiley & Sons, Inc, Hoboken, NJ.

Robu, I., Chersan I., Mironiuc, M. and Carp M., 2012 "Empirical Study on the Assessment of the Auditor's Responsibility Regarding the Risk of Financial Fraud" **Communications of the IBIMA**, Volume (2012).

Wells, J.T. (2008), **Principles of Fraud Examination**, Wiley, Hoboken, NJ

Ability of Jordanian Companies to Prevent and Detect Fraud: An Analytical Study of Service Sector

Jamal Abdel-Rahman Abu Serdaneh, Muhannad Ahmad Atmeh** and Mohammad Ibrahem Alhawi***

ABSTRACT

The study aimed at measuring the ability of Jordanian listed service sector companies to prevent and detect fraud and examining the association between the dependent variable (Antifraud Scale) and the independent variables (share price, profitability, financial leverage and the size of external auditor). To achieve the objectives of the study, a questionnaire has been distributed among a sample of (35) companies, which formed 62% of the population. The major findings of this study indicated that Jordanian service sector companies do not apply antifraud system to prevent and detect fraud in its full strategic plan, but they do apply some individual items of the antifraud system. Also, the results showed that there is no significant association between the dependent variable and any of the four independent variables.

KEYWORDS: Antifraud, Fraud, Jordanian Service Sector.

* Arab Open University, Amman.
J_serdaneh@aou.edu.jo
**Talal Abu Ghazalih College, German Jordanian University, Amman.
Mohannad.atmeh@gju.edu.jo
***Philadelphia University, Amman.
mhawi@philadelphia.edu.jo
Received on 11/3/2012 and accepted for Publication on 6/11/2012.